ممثلو الدول

الدكتور بشير الفزي

الملوك وحقوقهم

ان الدول مضطرة بحكم الطبيعة الى عقد الصلات بينها وذلك بالمذكرات السياسية وعقد العهود ولما كانت الدول اشخاصاً معنوية لا تستطيع القيام بمثل هذه الاعمال فهي تلجأ منذ انشائها اشخاصاً مادية وهم المكلفون بتمثيلها لدى الدول الاجنبية ويسمون بالممثلين والمثل الاول لحركة في امورها الداخلية والخارجية هو رئيس الحكومة الا ان كثرة اعماله تحول دون قيامه بجميع اعمال الحكومة كان الاصول الدستورية الشائعة الآن في اكثر الدول تجتمع من العمل مباشرة وعهدا يترتب عنه من يقوم باعباء تلك الوظائف ويسمى هؤلاء الاشخاص بالوزراء. وزير الخارجية يسمى سكرتير الدولة Minister d'affaire Etrangi ou Secretaire d'etat

وهو المكلف بادارة الامور السياسية عنهم ولكن كثرة مشاغل الدول الخارجية تقتضي عليها اجراء المذكرات السياسية الدائمة وتستلزم المراسلات المتتابعة بحيث لا يستطيع الوزراء الخارجيون ان يقوموا بكل هذه الاعمال ولهذا اضطرت الحكومات منذ القرن السادس عشر الى تعيين موظفين دائمين في الديار الاجنبية تحت اشراف وزراء خارجيتها وهم يشاركون الدولة في امورها السياسية ويساعدون الوزير المشار اليه للقيام باعباء تلك الوظائف العامة ويسمون « الموظفون السياسيون » وبناء على ما تقدم فسفير الدولة في الشؤون الخارجية هم — اولاً : رؤساء الحكومات ، ثانياً : وزراء الخارجية ، ثالثاً : الموظفون السياسيون اما القناصل فلا يعتبرون في مصاف هؤلاء الموظفين ولا يخولون الحكومة المعينين اليها بل تنحصر وظائفهم في حماية رعايا

دولهم داخل المنطقة المقيمين فيها

﴿ رؤساء الدول ﴾

Chef d'Etats

ان رؤساء الدول هم متساوون في الدرجة الاولى ولا فرق في الحقوق الدولية بين اشكال الحكومات المختلفة ولا عبرة للالقاب والرتب فالامبراطور والملك والامير ونائب الملك ورئيس الجمهورية من الحكومات الدستورية والاستبدادية هم يمثلون الدول في الشؤون الخارجية على السواء ولا عبرة ايضاً لاجتماع تلك السيادة بيد واحد او بيد مجلس علم او لجنة خاصة وكذلك لا فرق من الوجهة الدولية بين رئيس الحكومة الغاصب والرئيس المشروع

الحقوق الاساسية ان للدول الخيار التام في الاعتراف برئيس الحكومة الجديد او عدمه لكن من البين ان الدول متى تاخرت بالاعتراف لا بد ان تعيد نوعاً من الايام العلاقات السياسة الى ما كانت عليه قبل تبدل رئيس الحكومة اذا نجح الرئيس الغاصب في الحيلة . وبقي مدة طويلة يدير دفة السياسة في بلاده فان بريطانيا العظمى لم تعترف بملك صربيا الجديد بطرس الاول الذي اقعده الثوار على عرش البلاد بعد ان قتلوا ملكهم السابق اسكندر مع امرأته في غرفة النوم عام ١٩٠٣ وقطعت الصلات السياسية مع الدولة المذكورة مدة طويلة ولكنها اضطرت بعد ان استقر الامر للملك الجديد الى ارجاع الصلات السياسية الى ما كانت عليه بين الدولتين عام ١٩٠٦ ومن الاصول المتبعة بين الدول ان تبلغ وفاة الملوك وقبوض الى الدول الاخرى وتتضمن الرسائل الباحثة عن ذلك ان الحكومة الجديدة تثابر على علاقاتها الودية وصلاتها الحسنة مع الدول وتنتظر منها نفس المعاملات في علاقاتها معها وتكون الاجوبة على الرسائل المذكورة محتوية على التبريك في رئيس الحكومة الجديد وتتضمن شعور المودة والمحبة نحو الدولة التي حصل التبدل فيها .

وقد تبلغ كيفية ارتقاء الملك الجديد الى عرش الملك بواسطة مندوبين يوفدون الى الدير الاجنبية لهذه الغاية فقط. وكان البابا يرى من الواجب على ملوك الحكومات الكاثوليكية ان يوفدوا السفراء اليه حين جلوسهم على العرش بعرض خضوعهم له ويرسل حق التمثيل عن رؤوساء الحكومات عند تركهم العرش اما التابعين فتبقى على ما هي عليه عملا بقواعد المجاملة المتبعة بين الدول وقد اقر عهد ١١ نيسان ١٨١٤ لقب نابوليون الاول بعد سقوطه عن العرش

﴿ القاب الملوك ﴾

ان لكل امة الخيار التام بتلقيب ملكها او رئيسها بالقاب الذي ترغب به كما ان للدول الاخرى الحرية التامة في قبول ذلك او عدمه فرئيس الحكومة البروسية اتخذ نفسه ملكا سنة ١٨٧١ ولكن البابا لم يعترف بذلك اللقب حتى عام ١٨٨٦ وكذلك لقب بطرس الاول امبراطوراً عام ١٧٢١ ولم تعترف فرنسا به الا في عام ١٧٤٥ واسبانيا في عام ١٧٥٦ على ان قضية الالقاب قد اضاعت منزلتها الاولي ولم يبق لها شأن كبير في هذا العصر الذي اصبحت الجمهوريات فيه اشد بأساً من كثير من الدول ذوات التيجان واصبحت قوى الدول تقاس بحسامة بلادها وكثرة نفوسها ومنابع ثروتها لا بالالقاب الفارغة

يخاطب الملوك بالقاب خاصة وفقاً للتعامل المتبع فيما بين الدول فيقال للسلاطين (La Majesté) صاحب العظمة وللملوك صاحب الجلالة (La Hautesse) وللامراء والاعضاء العائلات المالكة صاحب السمو الملكي او (Son aptesse Royal) والبابا قداسة (Saint père ou Très saint Père ou Souverrain) وقد منح البابا في العصور القديمة القاب خاصة بملوك البلاد الكاثوليكية بالنسبة الى الخدمات التي قاموا بها تجاه الكنيسة الكاثوليكية لكنها اصبحت كلها ذكرى تاريخية في هذا العصر وقد كان يلقب ملك المجر (Majesté appostolique)

وملك فرنسا (Majesté Chrétienne) وملك البرتغال (Rois très fidèle) وملك اسبانيا (Majesté trés Catholique) وملك الانكليز (Dejeuseme de la fois)

ويستعمل الملوك في المكالمات الشفاهية والمراسلات الخطية لفظة نحن (Nous) حين يتحدثون عن انفسهم واصطلاح (Votre Majesté) حين يتحدثون عن مخاطبهم ويذكر الملك بصفة القائد دائماً .

﴿ الرسائل الملوكية ﴾

يتداول الملوك ثلاثة انواع من الرسائل

النوع الاول : الرسائل الرسمية وتتضمن مواضيع هذه الرسائل في القضايا المتنازعة وتختم بالخاتم الكبير الرسمي ويوقع وزير الخارجية في جانبها الاخر ويكتب في مقدمتها لقب الملك ويعبر عنه بلفظة (Nous) وعن مخاطبه باصطلاح (Majesté) او (Son Altesse) اذا كان اميراً .

النوع الثاني رسائل الديوان وهي تكتب بلسان بسيط وتختم بخاتم الدولة الصغير ولا يوقع عليها وزير الخارجية وتبدأ بكلمة (Mon Frères) ويعبر عن الملك بلفظة (moi)

النوع الثالث : الرسائل الخطية (Lettres Autographique) ليس لها اصول خاصة وهي تكتب لبيان المحبة والمودة ولاظهار شعور الاخلاص نحو المخاطب .

﴿ المراسم ETIQUETTE ﴾

المراسم عبارة عن مجموع العادات المتبعة في قصور الملوك والاصول المتخذة بينهم وليست هي من القواعد الحقوقية ولا من واجبات الدول الاساسية بل تعتبر كرمز يدل على هيبة الحكومة ودرجة اعتبارها لدى الدول الاخرى وهي

المثالة في المعاملات بين الاشخاص فان درجة حرمتهم تقاس بالمعاملات الدولية التي يعاملون بها ولا شك ان منزلة المراسم بين الدول تفوق منزلتها بين الاشخاص لان رئيس الحكومة يمثل الملايين من الخلق وما يلاقيه من الحفاوة والاكرام يرجع الى الامة باجمعها

ان الملوك والسلاطين كانوا اصبحوا متساوين في المراسم تمام المساواة في هذا العصر خلافا لما كانت الحالة عليه في العصور الغابرة فقد كان السلطان يعتبر نفسه ارفع منزلة من الملوك والسلطان التركي مثلا كان يعد ملوك اوربا من مصاف الوكلاء في القرن الـ ١٦ ولم تكن مكانة امبراطور النمسا في المدونة التي عدت سنة ١٥٨٣ اعلى من مكانة الصدر الاعظم ابراهيم باشا الا ان هذه الحالة لم تستمر طويلا .

﴿ مميزات الملوك ومعاقلتهم ﴾

ان علماء القرنين الـ ١٦ والـ ١٧ كانوا يعتبرون مميزات الملوك ومعاقلتهم نتيجة من نتائج سيادتهم خارج المملكة (ex Territoriale) ولكن هذه عادة باطلة كما سنوضح ذلك مفصلا في بحث السفراء ومن الصحيح اعتبارها اساس المميزات للملوك يوجب الاعتراف بان للملك السلطة التامة في عقاب رجل حاشيته وفقا لقوانين بلاده مع ان ذلك مخالف لسيادة الدولة المقيم في بلادها ومناقضة للقواعد الدولية المتبعة في هذا العصر فضلا عن الاسباب المستلزمة لمميزات الملوك ومعاقلتهم واضحت لا تحتاج لمثل هذا التأويل والتظريات لان الملوك يمثلون ويتحاورون عن غيرهم من الخلق لكونهم يمثلون الدولة التي يترأسونها وسيادة الدول تحترم في جميع انحاء البلاد وكل من يمثلها ايا كان ولا يخفى ان اقل قصور يقلل من حرمة الملوك ابان سياحتهم في البلاد الاجنبية يغضب الامة التي يمثلها وينشأ عنه امور لا تحمد عقباها هذا وان قاعدة مميزات الملوك ومعاقلتهم لم تعرف الا في القرون الاخيرة وذلك لان الملوك كانوا لا يأتون البلاد الاجنبية الا اثناء الحروب ولا تقدم اقدامهم مدينة من مدنها الا

يمد ان تستولي حوشهم عليها . فلا يحوجهم السير حينئذ الى المميزات والمعافاة ولا يستفيد الملك من المعافاة والمميزات اذا كان تابعاً يتحدد الى الحكومة المحلية فهو كل ذلك منتمياً الى جيش الدولة التي يتحول في بلادها يحرم من تلك الحقوق . ومن امثلة ذلك ملاك الاقطاعيات والمرتزقة فان اكثرهم كانوا قواداً في الجيش الالماني في الادارة الغابرة ولم صفة الاولى وصفة الثانية كانت لا تمكنهم من نيل مميزات الملك لان تلك المعاملة المندوبة اخاصة لا تأتلف مع تلك المميزات على ان تلك الالقاب العسكرية اصبحت تعطى في هذا العصر الى الملوك والامراء كالقاب التظاهر فقط بحيث لا تمنعهم من الاستفادة من مميزاتهم ومعافاتهم

﴿ ماهية مميزات الملوك ومعافاتهم ﴾

تشمل مميزات الملوك معافاتهم من يستصحبون من رجال العائلة المالكة والاشخاص الآخرين وحاورائهم وحواشيهم والابنية التي يسكنون فيها كما هي الحال في مميزات الموظفين السياسيين ولكن ليس لرجال العائلة المالكة ان يطالبوا الدولة المتجولين في بلادها لوحدهم بأقل ميزة من غيرهم من الاشخاص بيد ان الدول تمنح الامراء المدورين نفس المميزات الممنوحة للملوك عملا بقواعد المجاملة الدولية المتبعة من الدول

ان مميزات الملوك تنحصر في انفسهم ولا تحولهم حق التسلط على غيرهم فلا يسوغ لذلك مثلا ان ينفذ حكما في احد رجال قصره ولو كان له السلطة التامة في تنفيذ ذلك في بلاده وعليه فقد سمت حكومة بريطانيا ملك السحم اثناء اقامته في بلادها عام ١٨٧٨ من تنفيذ حكم الاعدام الذي قضى به على احد رجاله

﴿ انواع المميزات ﴾

ان مميزات الملوك على نوعين — اولا : الوقاية ، ثانياً : المعاونة .

الوقاية : عبارة عن المحافظة على الملك من الاعتداء عليه وصونه من الاعمال

غير القانونية وهو يصبح مطرداً لذلك الوقت حيث يصل الى المدير الاجنبيه ويعرف بنفسه.

اما الحصانة : فهي عبارة عن اعتناء رؤساء الحكومات من الحكم الحاكم المحلية والمحاكم الى قسمين جزائية وحقوقية فرؤساء الحكومة مستثنون كل الاستثناء من حكم المحاكم الجزائية ولا تجوز محاكمتهم وتطليبهم مهما كان نوع الجرم الذي يرتكبونه في القطر الاجنبية . وتعتبر مصونة الرؤساء من المحاكم الجزائية من جملة القواعد المتعلقة بالنظام العام الدولي وبذلك فان المحاكم ترفض النظر في تلك الدعاوي بدون مراجعة الحكومات . ويطلب الدفع العام تلك الدعاوى في اي درجات المحاكم

اما الحصانة من حكم المحاكم الحقوقية فرأى العلماء متضاربة بما فيهم من لا يجوز المحاكم الفرنسية الاجنبية النظر في الدعوى القائمة على الملك بناءً ومنهم (وفي مقدمهم علماء فرنسا) من يفرق بين القضايا الكثيرة فما كان من ذلك داخلاً من اعمال الحكومة (Act du Gouvernement) لا تجوز رؤيته في المحاكم الاجنبية وما كان داخلاً من الاعمال الشخصية تجوز فيها اذا كان قانون البلاد يسمح في ذلك والمادة ١٤ من القانون المدني الافرنسي تقضي على ان جميع الاجانب الذين يعاهدون العقود مع الوطنيين تعد كعقود عقد المقاولة في المحاكم ولو كانوا مقيمين في القطر الاجنبية وقد قرر مجمع الحقوق الدولية في اجتماعه المنعقد في هامبورغ عام ١٨٩١ ما يلي :

يحق للمحاكم الاجنبية ان تحسم الدعاوى القائمة على الملك في الحالات الاتية :

اولاً — فيما يتعلق بالتصرف بالاملاك المنقولة وما تنوع عنها من الدعاوي ولو كان لها اساس من الاشياء المنقولة .

ثانياً — فيما يتعلق في دعاوي الارث اذا كان الملك الاجنبي موجوداً او وارثاً لها

ثالثاً — اذا قبلت الحكومة الاجنبية والملك بسلطة الملك المحلية .

رابعاً — دعوى الضرر والخسارة الناشئة عن حرم ارتكبه الملك في الديار الاجنبية

ولكن لا يجوز للمحاكم الاجنبية ان تنظر في اعمال الضرر الناشئ عن اعمال الحكومة التي يعملها الملك . اما الملوك السابقون فليس لهم اذني مميزات ومعافاة بعد ان يتركوا العرش بل يصبحون بعدئذ عرضة للعقوبة كسائر الاشخاص . وفي التاريخ امثلة على تطبيق هذه القاعدة في المحاكم ، منها ان البرنس مرديناند حينما كان اميراً في مودنا ١٩٥١ امر بسجن اربعة اشخاص في قلعة ماسكو لاسباب سياسية ثم تنازل البرنس الموما اليه عن الملك في السنة نفسها الا ان الاشخاص ظلوا في السجن حتى شهر ايلول سنة ١٨٦١ وحينما افرج عنهم اقاموا دعوى الضرر في محكمة جنوا الاستئنافية وقد قسمت هذه المحكمة اعمال الامير الى قسمين .

القسم الاول : يعود الى الزمان الذي كان متربعاً فيه في دست الملك ، والقسم الآخر يرجع الى ما بعد تنازله عن العرش وقررت ان لها السلطة في حسم الدعاوي الناشئة عن الاعمال الثانية وان ليس لها ان تنظر في الدعاوي الناشئة عن الدورة الاولى وصدقت محكمة نميز تورين القرار الموافق للحقوق الدولية .

﴿ التنكر INCOGNITO ﴾

يختار الملوك غالباً التنكر في سياحتهم تخلصاً من المراسم المزعجة ولكن ذلك لا يزيل شيئاً من مميزاتهم ومعافاتهم . فعلى الحكومة التي يتجول الملك في بلادها تفكر في اتخاذ كل التدابير للمحافظة على حياته وتكون مسئولة عن كل تهاون يقع منها في هذا الشأن ولا يجوز لاي سلطة من سلطاتها ان تحاكمه وتعاقبه بل من الواجب عليها ان ترد الدعاوي المقامة عليه حينما تعلم انه ملك اما الحالات التي لا تعاقب الدولة بها اذا اصاب الملك اذى فهي ان لا تكون الدولة التي يتجول الملك في بلادها مسؤولة اذ عرض نفسه للاخطار كقبول البراز مع شخص آخر او اعتدائه على رجل

دافع عن نفسه ولذلك اذا اذاع الملك كتاباً فصيح عرضة لانتقاد العلماء والمؤلفين فلا تكون الحكومة مسؤولة عن ذلك ويجوز اخراج الملك من البلاد اذا اتى باعمال تخالف النظام العام وتوسل دمور نصر بمصالح الحكومة التي يتجول في بلادها على ان لا يعامل اثناء ذلك الا بكل حرمة واكرام.

﴿ يريد ان ينتقم لابنه ﴾

في شهر ابريل سنة ١٩١٣ رتب المدعو بارتل سبانجي الهولندي وعمره ١٩ سنة الباخرة مورينش قاصداً الى الارجنتين وحدث ان تشاجر وهو في الباخرة مع انكليزي اسمه كرستيانسن فطعنه هذا بدية وجرحه جروحاً بليغة افضت الى موته ولما رست الباخرة في (بهيا) سلم القبطان المجرم الى البوليس ولكنه تمكن من الفرار بعد ثلاثة اشهر

ولما اتصل خبر فراره بوالد بارتل واسمه نقولا سبانجي تحصل على صورة لقاتل ابنه واخذ يبحث عنه بنفسه وهو يتعلل بأمل لقائه والاخذ بالثار لبارتل

واتفق اخيراً اي بعد حدوث الجريمة باحدى عشرة سنة ان رأى نقولا سبانجي كرستيانسن في ميناء من موانئ هولندة فعرفه واسرع الى مناداة البوليس والظاهر ان المجرم شعر بما يحف به من الخطر فبادر الى الاختفاء ولما عاد الاب وبصحبته البوليس لم يجد له اثر ولكنه عزم مع ذلك على استئناف استقصائه واثقاً من انه سينتقم لابنه يوماً ما.

﴿ قسيس مجرم ﴾

من اخبار نيويورك ان لجنة تحقيق اسباب الوفيات الجنائية اصدرت قراراً باتهام القس لورنس هايت راعي كنيسة قرية (ايتا) الانجيلية بدس السم لزوجته

واصدرت قراراً آخر باتهامه ايضاً بانه حرض مسز ازي سويتن على قتل زوجها

وقد اجتمع اهل ايما على اثر صدور هذين القرارين وطلبوا ان تعاقب هاتان الجريمتان عقاباً صارماً لانهما اساءتا سمعة بلدهم وان ينزل القصاص بهذا النفس الذي اعترف بنفسه انه سبب خراب بيته بان سمم زوجته وجر الخراب على بيت سويتن بان حرض الزوجة على قتل زوجها

وتحرير الخبر ان هذا القس شرع يصاحب من مدة مسز سويتن وما لبث ان كشفها غرامه فقادت له متناسية واجباتها الزوجية

وتقول الجرائد الاميركية ان مسز سويتن المشار اليها على جانب عظيم من اللطف والدعة وكان لها في بلدها سمعة طيبة حتى ان سكان ايما لا يعرفون كيف يعللون اقدامها على انشاء علاقات خصوصية مع رجل ديني وعلى قتل زوجها ويقول فريق منهم انها نومت تنويماً مغنطيسياً ويقول آخرون انه كان فيها روح نحس ويرفض اولادها ان يصدقوا كلمة واحدة عن اتهامها ويزعم اخوها ان شقيقته كانت تغدو ضعيفة لا قوة لها ولا حول امام القس هايت فكان يؤثر عليها تأثيراً عظيماً وتصنع لمرآه كما يصنع العصفور وقد وقع في قبضة القط .

سألها المحقق متى شرعت تفكر في خطة تسميم زوجها فقالت لم افكر في ذلك قط بل ان القس هايت هو الذي كان يدبر الخطة وحده وقد ارتكبت الجريمة بالسلاح منه فقد قال لي مرة : ان الحب يسوغ كل شيء وحبنا يزري (وهو اسمها) معناه ان زوجك يجب ان يرحل حالاً الى السماء » .

والغريب في هذه القصة انه لما نجحت مسز سويتن في القضاء على زوجها وجاء موعد دفنه صلى عليه القسيس الذي كان العامل الاكبر في موته وابنه تأبيناً اسال العبرات اشار فيه الى ان « الاخ » سويتن كان ملحداً وقد تمكن هو من ارجاعه الى الصراط المستقيم والى معرفة الرب ومواجهة الحق وعطف في ختام كلامه على

زوجة الراحل وعلى اولاده وقال ان اجمل عزاء لهم هو ان عزيزهم الذي فقدوه كان زوجاً صالحاً وابا رحيماً ثم اقفل عينيه وطلب من الحاضرين ان يصلوا معه الصلاة الربانية فصلى الحاضرون معه والعبرات تكاد تخنقهم من شدة ما اثر فيهم كلام الواعظ الذي يقال انه ابلغ واعظ في تلك المنطقة .

ولما رأى القس حايت ان صديقه تخلصت من زوجها اخذ يشرع بدوره في التخلص من زوجته ليتمتع بما هو قسمها وقتلها ولكن لجنة البحث عن اسباب الوفيات الجنائية اماطت اللثام عن جريمته فزج في السجن حيث اعترف بما اقترفته يداه وهو ينتظر الآن محاكمته بصبر وهدوء لا يزعجه الا تذكر اولاده ويقول انه مستعد لقبول الجزاء العادل بما

(عن المقطم)

﴿ لذعات ﴾

من اخص الصفات التي يجب ان يتحلى بها القاضي اليقظة يجب ان يكون القاضي كله اذاناً تسمع لا تفوته ملاحظة ، ولا عبارة ، ولا حركة ، ولا كلمة من كلام المتخاصمين اذا استوعب دعوى المدعي ودفاع المدعى عليه سهل عليه تمييز الحق من الباطل والحكم في القضية حكماً صحيحاً .

وقيل ان القضاة : قاض ينام ولا يعي ، وقاض يتكلم ولا ينصت ، وقاض ينصت ويعي . ومن ابدع البدائه التي قيلت في هذا الصدد ما رواه مسيو بونكاره كبير وزراء فرنسا قال ما معناه :

ان محامياً كان يترافع امام محكمة باريس وكانت مرافعته قد طالت فنام ثلث اعضاء المحكمة في الجلسة ، واخذ الثلث الثاني في « الزغي » والحديث ، وبقي الثلث الثالث ينصت ويسمع ، فالتفت رئيس الجلسة وقال : « لولا ان حضرات القضاة الذين يتكلمون ، يقتدون بحضرات الذين ينامون ، ولا القضاة الذين يستمعون يعون ويفهمون » .